

وكان الحكم على محدث يختلف باختلاف وجهة نظر كل طائفة أو فرقة معينة ، ونشأ عن هذا خلافات مرة وينبغي أن نذكر في هذا المقام أن مادة الحديث المروي كانت في الواقع أصل التنازع . وإذا كانت الثقة بالمحدثين هي محل النزاع ، فالغالب أن مافي موضوع الحديث من هوى هو الذي كان يثير المعارضة دائماً . فالحكم النهائي لم يكن مقصوداً به قيمة المحدث وإنما كان المقصود به الحكم على مادة الروايات التي يرويها^(١).

== متكاثرة . وكان هو يرد على من أخذ عليه كثرة الرواية ، يقول : « انكم تزعمون ان أبا هريرة يكفر الحديث عن رسول الله ﷺ ، والله الموعود ، إني كنت امرأ مسكيناً أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطنى ، وكان المهاجرون يشغلهم الصنفق بالأسواق ، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم » . وقال ابن عمر : « أكثر أبو هريرة » فقيل له : « هل تنكر شيئاً مما يقول ؟ » قال : « لا ولكن جرؤ وجبنا » فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : « ما ذنبى ان كنت حفظت ونسوا » . وغاضبه مروان بن الحكم فقال له : « ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة الحديث وإنما قدم قبل وفاة رسول الله ﷺ بيسير » فقال أبو هريرة . « قدمت ورسول الله ﷺ بخبير وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين ، فأقمت معه حتى مات ، وأدور معه في بيوت نسائه وأخدمه وأغزو معه وأحج ، فكنت أعلم الناس بالحديث ، وقد والله سقني قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزومي له فيسألونني عن حديثه ، منهم عمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير ، ولا والله لا يخفى على كل حديث كان بالمدينة ، وكل من كانت له من رسول الله ﷺ منزلة ، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه » قال الوليد بن رباح راوى هذه الحادثة « فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافاً عنه » . وينظر ترجمة أبي هريرة في كتب الصحابة ، وخاصة في الاصابة (ج ٧ ص ١٩٩ - ٢٠٧ طبعة المطبعة الشرقية سنة ١٩٠٧) ، وغزوة خيبر كانت سنة ٧ من الهجرة فقد صحب أبو هريرة رسول الله ﷺ أكثر من ثلاث سنين يلتزمه ليلاً نهاراً ، يسمع حديثه ويروى عمله ، ويفهم عنه ويفقه ، فيحدث بما سمع وما يصف ما يرى ، وما الحديث عن رسول الله ﷺ الا هذا ، أن يحدث بما سمع كما سمع ، وأن يصف ما رأى كما رأى وأن يحكى أحوال رسول الله ﷺ التي يعلم ، والتي جعل الله فيها للمسلمين ، بل للناس كلهم أسوة حسنة ، فمن اهتدى اتبع ومن لافحسابه على الله أحمد محمد شاكر

(١) أما الخلاف في توثيق بعض الرواة وتضعيفهم فانه خلاف طبيعي في كل بحث يعرض له الانسان ، لا يؤخذ مغمراً على علماء الحديث . وأما ادعاء أن « مادة الحديث المروي كانت في الواقع أصل التنازع علم أن الثقة بالمحدثين هي محل التنازع في الظاهر » فهذا كلام مجمل موهم ، وليس نقداً علمياً لصناعة المحدثين وعلومهم . فانهم بحثوا في تاريخ كل راو حتى عرفوا سيرته وصدقه أو كذبه وحفظه أو غلظه ، ثم حكموا عليه بما تبين لهم . وتبعوا ما روى كل راو فنفوا عن روايته الخطأ غير المقصود ، وردوا ما كان فيه شبهة العمد إلى رواية شيء لا أصل له ، وقارنوا الروايات بعضها ببعض . فنقدوا السنة ونقدوا المتن ، فماذا في هذا ؟ لا أدري لو ذكر الكتاب مأخذاً معيناً